

في حدود التفاؤل بولادة
شرق أوسط مستقرفاروق يوسف
كاتب عراقي

كما تكشف عنه المظاهر. هناك بالتأكيد اتصالات سرية وضعت أردوغان في صورة الحل الذي كان عليه أن يتعامل معه بطاعة من غير أن يبدي أي نوع من الاعتراض.

غير أن اللافت أن أردوغان الذي خرج من الملعب الليبي مهزوما عاد إلى تركيا ليفجر قنبلة لم يتوقعها أحد. لقد اتخذ الإخواني المعتق قرارات لا تنتمي إلى صورة تركيا كما الذي جرى ليسعى أردوغان إلى تحسين علاقة تركيا بمصر والسعودية والإمارات؛ وإذا ما كانت الدول الثلاث قد تعاملت بحذر مع المبادرة التركية فإن أردوغان وعلى طريقته بدأ باتخاذ قرارات كان الهدف منها تنظيف تركيا من جماعة الإخوان.

لم تكن تلك القرارات صورية بهدف الخداع وتمير أجندة إخوانية. لقد بدأ الإخوانيون الأجانب بللمة أغراضهم والاستعداد لمغادرة تركيا. ومثلما صار أردوغان يسحب مرتزقته السوريين من ليبيا، صار دعاة الحرب الدائمة من الإخوان يغادرون تركيا.

بالتأكيد لم يتخذ أردوغان قراراته تلك إرضاء لمصر والسعودية والإمارات. غير أنه كعادته حاول أن يخلط الأوراق فتبدو إجراءاته كما لو أنها محاولة يرسل من خلالها إشارة حسن نية إلى الدول العربية التي قاطعت تركيا بسبب انحيازها إلى جماعة الإخوان المسلمين التي صنفت جماعة إرهابية من قبل الدول الثلاث. غير أن تلك الإجراءات في حقيقتها ليست كذلك.

وإذا ما كانت ليبيا معنية بشكل مباشر بالتحول التركي فإن ذلك التحول يمثل تمهيدا لعصف جديد سيقلب الأمور رأسا على عقب في الدول التي تشهد اضطرابات في المنطقة. ستكون سوريا في مقدمة تلك الدول. وهو ما يمكن توقع تنفيذه بالنسبة إلى الدول المتباعدة بالهيمنة الإيرانية أيضا. فليس مستبعدا أن يفرض المجتمع الدولي حلا سياسيا سريعا لازمة في اليمن كما فعل في ليبيا. وقد كان صادما ومفاجئا أن نسمع أن إيران تقوم بسحب مرتزقتها السوريين من اليمن. ذلك ما حدث من غير أن يكون الرأي العام على علم بأن إيران قد أرسلت أولئك المرتزقة إلى اليمن.

لن يكون مفاجئا في القريب العاجل أن ينسحب حزب الله من سوريا وينضب في لبنان وأن تقوم الميليشيات الإيرانية في العراق بتخفيف عبئها على الدولة العراقية من خلال تسريح عشرات الألوف من أفرادها.

كل تلك التوقعات لا تدخل في دائرة التكهينات المتخمة بالتفاؤل بل أنها يمكن أن تكون امتدادا للتحول التركي الذي يشير إلى أن المجتمع الدولي قد قرر وبشكل صارم أن ينهي حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة. لم يكن الحديث عن قوتين طالعتين في سماء المنطقة هما إيران وتركيا صحيحا. فحين يقرر المجتمع الدولي أن يحتويهما سيتمكن من تركيب معادلات إقليمية ستكون جزءا منها من غير أن تخرجا عن حدودهما.



لم يكن رجب طيب أردوغان عميق الرؤية حين استجاب لنزعة الإخوانية ووزع تركيا في نزاع مسلح لم يكن يهدد أمنها القومي. غير أن الرجل الذي أعجبه أن يمثل دور السلطان العثماني الجديد كان قد سعى إلى تخفيف الصدمة على الأتراك ولم يرسل تركيا واحداً للقتال في ليبيا بل اكتفى بتجنيد فرق من المرتزقة السوريين. كان ذلك إجراء فيه الكثير من القسوة على شعب دفعته ظروفه إلى اليأس القاتم. غير أنه كان في الوقت نفسه حلا شديد الحساسية بالنسبة إلى الهاربين من سوريا بعد أن قاتلوا سنوات تحت الوية التنظيمات المسلحة والذين سبق لتركيا أن دربتهم وأشرفت على إمدادهم بكل أنواع التعبئة البشرية والمادية وصار عليها في ما بعد أن تستقبلهم مهزومين وتحمل مسؤولية ضبطهم بعد أن رفضت دولهم استقبالهم.

لن يكون مفاجئا أن ينسحب حزب الله من سوريا وينضب في لبنان وأن تقوم الميليشيات الإيرانية في العراق بتخفيف عبئها على الدولة العراقية من خلال تسريح عشرات الألوف من أفرادها

كان أردوغان قد اتخذ قراره في ظل إهمال دولي لمسألة ليبيا وهو ما جعله يعتقد أن تلك الحرب مستمرة إلى ما لا نهاية. وإذا ما انتهت فإنها ستحسم لصالح التنظيمات والجماعات الإسلامية. غير أن تلك الرؤية لم تكن صحيحة. إما لأن أردوغان قد أخطأ في قراءة المؤثرات السياسية العالمية بسبب ضيق أفقه السياسي، أو لأن المجتمع الدولي قد غير خطته بعد أن خضع لضغوط غير متوقعة.

لقد تغيرت المعادلات فجأة ولم يأخذ أحد رأي أردوغان بعد أن كان قد صدر قرار دولي يدعو إلى خروج فرق المرتزقة الأجانب من غير أن تستجيب تركيا له. وإذا ما كان المتحمسون للتدخل التركي من الليبيين قد حاولوا التشنيد بتلك العلاقة المريبة فإن التحولات السريعة التي شهدتها ليبيا لم تنبأ أحد منهم في موقعه السياسي.

هناك اليوم ليبيا جديدة ليست على استعداد لاستعمال أدوات دولة الحرب التي انطوت آخر صفحاتها بإرادة عالية واضحة الملامح ومساهمة إقليمية لافتة. وهو ما دفع أردوغان إلى الصمت بعد أن كان في الماضي القريب قد نبغ صوته وهو يدافع عن المصالح التركية في ليبيا. لا يمكننا هنا أن نقف بان كل شيء جرى



شروط المصالحة مع تركيا

بهاء العوام

صحافي سوري



بات واضحا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعيد النظر في السياسة الخارجية التي ينتهجها إزاء المنطقة العربية منذ سنوات عديدة. من المفيد طبعا التمعن بالأسباب التي تدفعه إلى هذه المراجعة. ولكن ما يفيدنا أكثر هو تقدير المكاسب التي قد تتحقق من خلالها، وتوقع المصائد والأفخاخ التي قد ينصباها "السلطان" لدول المنطقة وبخاصة مصر بين سطور "صحوته" و"نزعتة" المفاجئة للسلام. "الصحوة" التركية قصدت مصر، وهي البوابة الأوسع للعالم العربي اليوم لأسباب عديدة، معظمها صنع في القاهرة وبعضها أفرزته الظروف الدولية والإقليمية. ويقدر ما يتحقق من المصالحة بين الدولتين تقصر المسافة بين أنقرة والعواصم العربية عموما. كما يقلص ذلك التوتر الذي يربك أردوغان في شرق المتوسط، ويجعله في مواجهة مباشرة مع شركائه في حلف الناتو وجيرانه في القارة الأوروبية.

الدول العربية أيضا مكاسب كبيرة في المصالحة مع تركيا. فلا يمكن تجاهل حقيقة أنها قوة عسكرية عالمية، وعضو في حلف الناتو، ودولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفرد من مجموعة العشرين، ناهيك عن مكانتها الإسلامية وقوامتها الاقتصادية الكبيرة. وبالتالي لا حاجة لمخاضة هذه الدولة إن كانت هناك فرصة للتعامل معها وفق علاقات تحترم سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

قبل كل شيء لا بد من القول إن المبادرة إلى المصالحة مع مصر سجلت لصالح أردوغان، وسحبت من المعارضة التركية واحدة من أهم أوراقتها، والتي تتمثل بانتقاد عداء "السلطان" للقاهرة وما جرّه ذلك من تداعيات على الدولة، أما حاجة أردوغان لهذه المصالحة فهي بلا شك تسجل للقيادة المصرية من خلال حسن استغلالها وإدارتها للظروف الإقليمية والدولية، لتدفع بالرئيس التركي إلى هذه الخطوة.

قد يكون للهدوء المصري في الانفتاح على تركيا أسبابه الدعائية والإعلامية، ولكن الدوافع السياسية أهم بكثير. فتمت شروط في المصالحة المرتقبة بين الطرفين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وإلا سيقطف أردوغان الثمار وحده فيما تغرق مصر ومعها عدة دول عربية في متاهة وعود فضفاضة وغير عملية، أو تحصل في نهاية الأمر على نصف حلول

لخلافاتها المتعددة مع الحزب الحاكم في أنقرة.

أول الشروط هو التدرج في المصالحة مع حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك من خلال تحديد الأولويات والمقابل المكافئ لكل خطوة. لا يوجد مبرر للمكررات أو المنح لأردوغان ونظامه، ولا يوجد مبرر أيضا للتسرع في أي خطوة مهما كان الطرف الدولي أو الإقليمي يستدعيها. ويقدر ما تتمتع القاهرة من تحديد أجندة التقارب بينها وبين أنقرة، بقدر ما تكون المصالحة ذات جدوى ومنفعة حقيقية.

تحديد مصر للأولويات في المصالحة الممكنة مع تركيا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار البعد العربي لها. فهذا البعد هو من أهم الأسباب التي دفعت بأردوغان إلى التقارب مع القاهرة. ويتعبير عملي دقيق، يجب ألا تتجاهل القاهرة مصالح بعض الدول العربية في المصالحة المصرية - التركية، ويجب ألا تتجاهل أيضا تلك المخاوف التي قد تثيرها دول أخرى إزاء تلك "الانتهازية" التي صبغت سياسة أردوغان الخارجية خلال السنوات الخمس الماضية، ولم يميز فيها أبداً بين صديق أو عدو.

من أكبر أخطار المصالحة أن تتمكن تركيا من شق الصف العربي تجاه القضية الجوهرية المتمثلة برفض التدخل الخارجي (الأجنبي) في الشؤون الداخلية. فقد تبلورت هذه الرؤية بشكل جيد خلال العامين الماضيين، وبانت تركيا تدرك أن إرثها العثماني لا يجعلها جزءاً من العالم العربي، ولا يقدم لها بطاقة تعريف العربية بذريعة "وحدة التاريخ والقيم" كما يروج أبواقها.

ثمة تحالفات نسجت في القاهرة خلال العامين الماضيين مع خصوم أردوغان على الضفة الشمالية من المتوسط زادت من الضغوط الاقتصادية

والسياسية الداخلية على "السلطان" حتى جاء يخطب ود المصريين. لا بد من المحافظة على "شعرة معاوية"

في هذه التحالفات مهما حدث، وإن أتيج للمحافظة تقريب المسافة بين أنقرة وخصومها الأوروبيين فهذا جهد يستحق بذله من السياسة الخارجية المصرية.

البعد الإقليمي في المصالحة المصرية - التركية مهم للغاية، وحجر الزاوية فيه منتدى الغاز الذي يجمع سبع دول منذ يناير عام 2019، وهو يتطور اليوم كمنصة لتنظيم صناعة وتجارة هذه السلعة الإستراتيجية شرق المتوسط. أبواب هذا المنتدى يمكن أن تفتح أمام الأتراك بشرط عدم الاستخفاف بأية دولة عضو، وعدم الانتفاخ على المنتدى كما تفعل أنقرة اليوم في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

البعد الدولي هو الآخر يجب أن تأخذه مصر بعين الاعتبار في رحلة المصالحة مع تركيا. فعلاقات أردوغان الخارجية منذ محاولة الانقلاب الفاشلة تطوّر على صدامات ونزاعات كثيرة مع عواصم صديقة وعدوة للقاهرة. وبالتالي من الضروري أن تبقي حدود استفادة "السلطان" من هذه المصالحة في إطار المقبول، ولا تتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات أو عقد الصفقات على حساب مصر والعرب.

ثمة أمر آخر من المفيد أن يأخذ حيزاً في حوار المصريين مع الأتراك، وهو علاقة تنظيم الإخوان مع الحزب الحاكم في أنقرة. لا يجب الاستخفاف بهذه العلاقة ولا تهويلها أيضاً، وهو ما يتحقق من خلال ضمان محددتين رئيسيتين فيها. الأولى هو اعترافها بأن التنظيم مصنف كإرهابي في عدة دول عربية، والثاني أن لا تكون أداة ابتزاز بيد تركيا ضد دول المنطقة كما هو الحال في تونس وليبيا مثلاً.

وعلى عكس ما قد يظن البعض، فإن مراعاة جميع الشروط السابقة لن تجعل المصالحة بين مصر وتركيا مستحيلة، وإنما فقط تضعها في إطارها وحجمها الطبيعيين. لن ينفع الإفراط في التفاؤل ولا المبالغة في التشاؤم في هذا السياق، فأردوغان طرق أبواب القاهرة مجبراً ولكن ليس صاعراً، وكما يقول الفيلسوف سقراط مع قليل من التصرف "إذا احتاج السلطان تواضع وتقرّب، وإذا استغنى تجرّب وتكبر".



تركيا تدرك أن إرثها العثماني لا يجعلها جزءاً من العالم العربي ولا يقدم لها بطاقة تعريف تسمح لها بالتغلغل في القضايا العربية بذريعة وحدة التاريخ والقيم كما يروج أبواقها